

المصدر الثاني: السنة النبوية. السنة الثانية من مصادر التشريع الإسلامي، وسنجعل الكلام حول هذا المصدر من خلال أربعة مباحث. كلمة السنة في اللغة تطلق على السيرة والطريقة.¹ وفي الاصطلاح الشرعي: كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير. من خلال تعريف السنة يتبيّن لنا أنها تنقسم إلى عدة أقسام، وهي: أ - السنة القولية: وهي الأحاديث التي نطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم في مختلف الأحوال ونقلت إلينا بلفظها، مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات".² ب - السنة الفعلية: وهي كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أفعال، أو سكت عن إنكاره بعد أن صدر أمامه، أو ظهر منه ما يدل على استحسانه والرضا به، إقراره صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد رضي الله عنه حينما أكل الحبّ أمامه ولم ينكر عليه،³ أخرجه البخاري في صحيحه، لقد اكتسبت السنة النبوية حجيتها من القرآن الكريم ذاته الذي هو حجة الله على عباده، ويتبين لنا كونها حجة من خلال عدة أوجه مذكورة في القرآن، وإليك بيان شيء منها: الوجه الأول: إخبار القرآن بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينطق في أمور التشريع إلا بالوحى.

قال الله عز وجل: {وَمَا يُنْطِقُ عَنْ أَلْهَوْيَإِنَّهُوَالْأَوْحَيُوَحِيَ عَلَامَهُشَدِيدُالْقَوْيِ ذُو مَارَةٍ فَاسْتَوَيَ وَهُوَ بِالْأَفْقِ أَلَّا عَلَى} [النجم: 3-4]
فالله سبحانه وتعالى يخبر أن كل مانطق به نبيه صلى الله عليه وسلم -في أمور التشريع- هو وحى يمنه سبحانه إليه، قال ابن حزم رحمه الله:
لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجع إليه في الشرائع؛ نظرنا فيه - أي في القرآن - فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجدناه عز وجل يقول فيه واصفا لرسوله صلى الله عليه وسلم {وما

يُنْطَقُ عَنْ أَلْهَوْيَإِنَّهُوَالْأَوْحَيُوَحِيَ} فصاحلنا بذلك أنا لو حيي نقسّم من الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم على قسمين:
أحدّهما: وحى ي متلو مؤلّف تأليفا معجز النظام - أي معجزا في الفاظه - وهو القرآن، والثاني: وحى مروي منقول غير مؤلّف ولا معجز النظام ولا متلو لكنه مقوء، وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا، الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا⁴ 5 وهناك أمر نطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم اجتهادا منه، وهذا الاجتهاد قد أذن الله به لرسوله صلى الله عليه وسلم، وهو حقيقة أيضا إذا أرق أره الله سبحانه على هذا الاجتهاد، قال ابن عثيمين رحمه الله: {وما يُنْطِقُ عَنْ أَلْهَوْيَ} أي: لا يتكلّم بشيء صادر عن الهوى بأي حال من الأحوال، فما حكم بشيء من أجل الهوى، وما اجتهاد به صلى الله عليه وسلم اجتهادا يزيد به المصلحة، الثاني: أن يُنْطِق بالسنة الموحاة إليه التي أقرها الله تعالى على لسانه. الثالث: أن يُنْطِق باجتهاد لا يزيد به إلا المصلحة. فالنبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يتكلّم عن هوى، قال تعالى: {وَأَنَّ زَلَالَ اللَّعْلَ يَكْأَلُ كَتَابَ وَالْحُكْمَ وَعَلَامَكَ مَالَ مَتَكَنَّ تَعْلَمَ مَوْلَانَ فَرَدَهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [آل عمران: 113] - وذكر سبحانه وتعالى أنه بعث رسوله صلى الله عليه وسلم لكي يتلّو على الناس آيات القرآن الكريم، قال تعالى: {لَقَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ مِنْ رَحْمَنِنَا إِذَا بَعَثْنَا فِيهِ مَرْسُوا مَنْ أَنْفَسْهُمْ بَيْتَلَوَ عَلَيْهِ مَآيَاتَهُ زَكِيَّهُمْ وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَإِنْ كَانُوا مَنْ قَبْلَ لَفِي ضَلَالٍ مَبِينٍ} [آل عمران: 164]

انظر: الإحکام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي، ولاحظ الفرق بين تلاوة القرآن، فالتعليم قد زائد على مجرد التلاوة، وبيان كيفية التطبيق لهذا القرآن الكريم، فهي إذن شيء آخر غير القرآن وليس هناك وحى آخر إلا السنة التي كان يُنْطِق بها ويفعلها صلى الله عليه وسلم. قال ابن كثير رحمه الله: "وقوله تَعَالَى: {وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ} يُعني: الْقُرْآنُ {وَالْحُكْمُ مَمَّا يُعنِي: السَّنَةَ، قَالَ الْحَسْنَ وَقَتَادَةَ، وَمَقَاتِلُ بْنُ حَمَّانَ، وَأَبُو مَالِكَ وَغُبَرْهُمْ. وَقَيْلُ الْفَهْمِ فِي الدِّينِ}.⁶ يقصد رحمة الله: أنه لا منافاة بين القولين، لأنّ بالسنة يكون الفهم الصحيح والتطبيق السليم للدين. - وقال سبحانه مخاطبا أمهات المؤمنين رضي الله عنهن وأرضاهن: {وَأَذْكُرْنَاهُمْ مَا يُتْلَى فِي بِيُوتِكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا} [الأحزاب: 34] قال ابن جرير الطبرى رحمه الله في تفسير الآية الكريمة: "وَأَذْكُرْنَاهُمْ مَا يُقْرَأُ فِي بِيُوتِكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا" قال الله عز وجل: "أَوْحَيْتُهُ إِلَيْكُمْ مِنْ حَلْقِكُمْ وَالْحُكْمَ مَمَّا أَنْزَلْتُهُ إِلَيْكُمْ صَلَاتِي عَلَيْكُمْ وَسَلَامِي مَمَّا أَنْزَلْتُهُ إِلَيْكُمْ" [النّاس: 59] أ / ففي هذه الآية يأمر الله تعالى جميع المؤمنين - سواء من كان منهم في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من يأتي بعد زمانه -

بطاعة الله عز وجل وطاعة الرسول عليه الصلاة والسلام، واتباع سنته والرجوع إليها بعد وفاته، وقد نقل ابن جرير الطبرى في تفسيره عن عطاء بن أبي رباح تلميذ ابن عباس رضي الله عنهمما أنه قال في تفسير قوله تعالى:{أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا إِلَيْهِ الرَّسُولَ} النساء:59[قال: طاعة الرسول: أَتَبِعُ الْكِتَابَ بِالسَّنَةِ]10 انظر: جامع البيان للطبرى (7 / 175) 11 انظر: تفسير ابن كثير (2 / 345) قال ابن القيم رحمه الله: "فَإِمَّا رَأَتْ عَالَى بَطَاعَتَهُ وَطَاعَتَ رَسُولَهُ, لَمْ يَكُنْ فِيهِ, 12 ب / وفي هذه الآية أيضاً يأمرنا الله أن نردد الأمور عند التنازع والاختلاف فيها إلى الله ورسوله، قال تعالى:{فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} والرد إلى الله عز وجل هو الرد إلى كتابه، عليه وسلم، قال ميمون بن مهران رحمه الله: "إِلَى اللَّهِ إِلَى الرَّسُولِ" كتابه، والرد إلى الله عز وجل إِلَى الرَّسُولِ إِنْ كَانَ حَيًّا, فَإِنْ قَبَضَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ فَأَلَّا يَرِدَ إِلَى السَّنَةِ"13 قال ابن القيم رحمه الله: "وَأَجَمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْأَرْدَ إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - هُوَ الْأَرْدُ إِلَى الْكِتَابِ، وَالْأَرْدُ إِلَى الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هُوَ الْأَرْدُ إِلَيْهِ فِي حِضُورِهِ وَحْيَاتِهِ, 14 ج / وتدل هذه الآية الكريمة أيضاً على ضرورة أن تكون السنة محفوظة، إذ كيف يأمرنا الله عز وجل بالرجوع إلى رسوله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته وسننته غير محفوظة؟ فلا سبيل إلى امتنال ما أمرنا الله به من الرد إلى رسوله صلى الله عليه وسلم إلا بالرجوع إلى الأخبار والروايات الواردة عنه صلى الله عليه وسلم والتي قيض الله لها من أئمة الحديث من يدونها ويجمعها، وفق منهج علمي جاد ودقيق، 13 انظر: جامع البيان للطبرى (7 / 186) 14 انظر: إعلام الموقعين لابن القيم (1 / 174) إنما هو إلى كلام الله تعالى وهو القرآن،

ثانياً: ومن هذه الآيات أيضاً قوله تعالى:{وَمَا أَتَاكُم مِّا لَرْسُولُكُمْ فَخَذُوهُ وَمَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتُهُوا وَاتَّقُوا إِلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} [الحشر: 7] والمقصود بالإيتاء هنا الأمر والتشريع، قال القرطبي رحمه الله: "قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَا أَتَاكُم مِّا لَرْسُولُكُمْ فَخَذُوهُ} {وَإِنْ جَاءَ بِلُفْظِ الْإِيتَاءِ وَهُوَ الْمُنَاهَى وَلَمَّا أَنَّ مُعْنَاهُ أَلْأَمُرُ, 16 لَأَنَّهَا قَبْلَهُ يَقُولُهُ} وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتُهُوا"17 وهذه الأوامر والنواهي هي ما جاء في السنة النبوية، ولما أمرنا الله عز وجل أن نتأمر بما أمرنا به الرسول صلى الله عليه وسلم وأن ننتبه إلى مما نهانا عنه؛ دل هذا على حجية السنة النبوية. وكل شيء أثنا به مَنْ إِلَّا شُرِّعَ فَقَدْ دُعِيَ طَائِنًا إِلَيْهِ وَأَوْصَلَهُ إِلَيْنَا، وإليك هذا المثال الذي يوضح هذا الوجه من أوجه حجية السنة، فقالت: أَنْبَيْتُ أَنَاكَ تَنْهَى عَنْ أَنْ وَاصِلَةً؟ قَالَ: بَنْ عَمْ،

أَمْ سُمْعَتْهُمْ نَرْسُولُكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: أَجْدَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَعَنْ نَرْسُولِ اللَّهِ، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ تَصْفَاهُتْ مَا بِيَنَ دَفَائِي الْمُصْحَفِ 19، قَالَ: فَهُلْ وَجَدْتَ فِيهِ: {مَا أَتَاكُم مِّا لَرْسُولُكُمْ فَخَذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتُهُوا} [الحشر: 7] ، قَالَ: فَإِنِّي سُمِعْتُ رَسُولَكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "نَهَايَةَ عَنِ النَّالِمَاصَةِ وَالْأَوَاسِرَةِ وَالْأَوَاصِلَةِ وَالْأَوَالِشَّمَةِ" إِلَمْ نَدَأْ 20 فهنا يستدل الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود رضي الله عنه بهذه الآية على حجية السنة النبوية، ثم يستدل بعد ذلك بالسنة على حرمة هذه الأمور المذكورة في الحديث. لقد نزل هذا القرآن الكريم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خلال ثلاثة وعشرين سنة، ولا شك أن تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم وأقواله وأفعاله وأحواله هي البيان الأمثل للقرآن الكريم، لأنَّه أعلم الناس بكتاب الله ويمارِدُ الله عز وجل، فلا سبيل إلى الفهم الصحيح لتوجيهات القرآن وأحكامه وهدایاته إلا بالرجوع إلى السنة النبوية. 20 أخرجه الإمام أحمد في المسند (7 / 57) برقم (3945) تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، طبعة: مؤسسة الرسالة. وَغَيْرَ ذَلِكَ كَمَا مَا مَيْفَصُلُهُ 22 فبَيَّنَتْ السَّنَةُ النَّبُوَيَّةُ الْمَرَادُ مِنْ تَلْكَ الْآيَاتِ، أَلَا وَهِيَ عِبَادَةُ الصَّلَاةِ الَّتِي أَمْرَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ بِإِقامَتِهَا، وَلَنْطَرَ بَعْضَ الْأَسْئَلَةِ: كَمْ عَدَ الصلوات المفروضة في اليوم والليلة؟ وكم عدد ركعات كل صلاة؟ وما هي صفة الصلاة؟ وما الذي يقوله المصلي في قيامه وركوعه ورفعه من الركوع وسجوده وجلوسه وتشهده؟ وماذا يفعل المصلي إذا سها في صلاته؟ وما هي الصلوات الجهرية والسرية؟ وما هو وقت دخول وخروج كل صلاة؟ وقبل هذا ما هي صفة الأذان والإقامة؟ وماذا عن الصلوات الأخرى غير المفروضة مثل السنن الرواتب والصلوات التي يشرع لها الجماعة كصلاة العيددين والاستسقاء والكسوف والتراويح؟ كل هذا لا نجد إلا في السنة، فهل يتصور أحدٌ أنه بإمكانه إقامة الصلاة دون الرجوع إلى السنة؟! وقل مثل ذلك أيضاً في إيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج بيت الله الحرام، طبعة: دار إحياء التراث العربي - بيروت. 22 انظر: تفسير القرطبي (10 / 109) التفصيات والأحكام الهامة لم تعرف إلا من طريق السنة، وكل هذا يدل دلالة قاطعة أنه لا يمكن إقامة الدين إلا من خلال سنة رسول رب العالمين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. خذوا عنا فإنناكُمْ،

مُنَاهَنُكُنْتُمْ أَنَّ صَلَاتَةَ الظَّهَرِ عَادَتْهَا كَذَا، وَحَيْنَ وَقْتَهَا كَذَا، - وَأَوْضَعَ عَيْدَهُ عَلَى مُفْصِلٍ أَلْكَفَ وَأَوْضَعَ عَيْدَهُ عَنْ دَأْلَمْ رُفَّاقَ وَأَوْضَعَ عَيْدَهُ عَنْ دَأْلَمْ نَكَبَ - اتَّابَعُوا حَدِيثَنَا مَا حَادَثَنَاكُمْ، 23 والزعم بأنه يكفي الرجوع للقرآن دون السنة؛ هذا وَحَدَثْنَا مَنْ أَلْقَرَآنَ، فَأَعْلَمُ مَنْ أَنَاهَ ضَالَّ مُضْلِّ". ولا ويثيرون الشبهات حول

حياتها، ويزعمون الاكتفاء بالقرآن عنها، المؤيد بالوحى صلى الله عليه وسلم، فعن المقدامبمدعى كرب عتسو
الله صلبه الله عليه وسلم أنا ها قال: "إلا إني أوتيت الكتاب، إلا يوشك رجُلٌ شَبَّ عَانِي أَرْيَ كَتَهُ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بَهْذَا
الْقُرْآنِ مَا وَجَدْتُمْ فِيهِنْ حَلَالًا حَلُوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِنْ حَرَامًا حَرَمُوه" ²⁵ وفي رواية أنه قال في آخره: "أَلَا إِنَّا
الله صلبي الله علّيَّهُ وَسَلَامٌ مثلك ما حارم الله". وعن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم عن النابي صلى الله عليه وسلم
أنه قال: "لَا لِفَيَانًا حَدَّكُمْ تَكَانًا عَلَيْكُتَهُ، مَا وَجَدْتُنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّابَ عَنَاهُ" ²⁷ ومعنى: لا ألفين، للسنة النبوية مع القرآن الكريم
أحوال ثلاثة، وهي: أولاً: سنة مؤكدة لما جاء في القرآن الكريم. مثاله: التأكيد على وجوب إقامة الصلوات وإيتاء الزكاة وصوم
رمضان والحج. والتأكيد على تحريم الزنا وقتل النفس بغير حق وعقوق الوالدين. حديث رقم (4605) وجاءت كذلك بتفصيل
أحكام الزكاة من حيث الأموال التي تزكي، الخ. وهي تشمل من أطراف الأصابع إلى مفصل الكتف، د - توضيح المشكل: قد ترد
بعض الآيات من القرآن الكريم، ومن أمثلة ذلك أنه لما نزل قوله تعالى: {الاذي ن آمنوا ول م يُلْبِسُوا إِي مَانَهُ م بَظُلَمَ أَوْلَئِكَ
لَهُمْ أَلَا مِنْ وَهْ م هَتَّدُونَ} [الأعراف: 82] ش اق ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ 28 انظر: السنن الكبرى للبيهقي (8 / 470) طبعة: دار الكتب العلمية. أبواب الفرائض، وسلام، الأسس معوناً لقول القمان: {إِنَّا لَشَرِكَ أَكْلَمَ عَظِيمٍ}. وحصل عليها
الإجماع: الأخذ بالسنة التي تأتي بأحكام لم تذكر في القرآن، ولها أمثلة كثيرة جداً في التشريع، وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها
أو خالتها في النكاح، وتحريم أكل ذوات الأنبياء من السباع وذوات المخالب من الطيور، وتحريم بالرضاع ما يحرم من النسب،
المبحث الرابع: معايير وشروط الحديث الصحيح. يأتي السؤال المهم: ما هو المعيار الذي ثبت من خلاله صحة الحديث حتى
يكون مقبولاً ؟ وللإجابة على هذا السؤال نقدم بمقدمة فنقول: إن علماء الحديث رحمهم الله أدركوا في أوقات مبكرة ضرورة
التمييز بين المرويات، ومعرفة المقبول من المردود، 31 ولقد كان هذا التوجيه النبوى ونحوه من التوجيهات هو الدافع
لهم على تدوين السنة النبوية وكتابتها وجمعها ومعرفة أحوال رواتها ووضع قواعد هذا العلم الشريف، علم مصطلح
الحديث. و يقول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ: يَا أَبْنَاءَ عَبَّاسٍ، وَأَصْنَعْ بِنَا
إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، لَمْ تَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرَفُ ". فلاحظ في هذه الرواية احتياط الصحابي الجليل عبدالله بن عباس رضي
الله عنهما في قبول الخبر، وعدم قبول الخبر إلا بعد معرفة ناقله. وروى مسلم أيضاً في مقدمة صحيحه أخباراً أخرى تدل على هذا
المعنى الذي ذكرناه، ومن ذلك: فَانظروا عَامِنْتَاخْذُونَ دِيَنَكُمْ ". وقال أيضاً: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنْ أَلْسُنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ
الْفُتْنَةُ، قَالُوا: سَمِعُوا لَنَا رَجَالَكُمْ، فَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ السَّنَةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثَهُمْ، وَهُوَ مَعَهُمْ يَقُولُ هَذَا الْكَلَامُ وَيَنْقُلُ لَنَا أَنَّهُمْ كَانُوا لَا
يَقْبِلُونَ الرَّوْيَةَ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ إِسْنَادِهَا وَتَأْكِيدِهَا نَاقِلِيهَا. - وعن عبدالله بن المبارك رحمة الله أنه قال: "أَلْسُنَادُ مَنْ
الدِّينُ، وَعَنْ نَشَأَةِ وَأَطْوَارِ التَّدْوِينِ فِيهَا، طَوِيلٌ جَدًا، وَالْمَرَادُ بِالْعَدْلَةِ: اسْتَقْدَامُ سُلُوكِ الإِنْسَانِ فِي الظَّاهِرِ، وَبَعْدِهِ عَنْ أَسْبَابِ
الْفَسْقِ، بِعِدَا عَمَّا يَصِيرُ بِهِ فَاسِقًا؛ حُكْمُ لِهِ بِالْعَدْلَةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتَرْطَاطِ عَدْلَةِ الرَّاوِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِي نَأَمْنَوْا
إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ قَبْنَبَأْ} [الحجرات: 6] فدللت هذه الآية على التثبت والتبيين وعدم قبول خبر الفاسق. واشترط الله في الشهود
أن يكونوا عدولًا، الشرط الثاني: ضبط الرواية. 32 انظر: مقدمة صحيح مسلم (1 / 12 - 15) 33 يوصى الطالب بالرجوع إلى
كتاب تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره، للدكتور محمد مطر الزهراني رحمة الله. ويمكن للطالب مراجعة كتاب نزهة النظر في
شرح نخبة الفكر لحافظ ابن حجر رحمة الله. بل لا بد أن يكون الرواية من أهل الضبط والحفظ والإتقان، ومع هذا قيل فيه: إنه
ضعف الحديث ! وهذا يدل على احتياط العلماء في باب الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. والضبط نوعان: أ - ضبط
صدر: بأن يكون الرواية ضابطاً لما سمعه، أو كثرة الغلط؛ فإن حديثه في حكم المردود. كيف يعرف علماء الحديث ضبط الرواية
وإنقاذه؟ يدرك العلماء ذلك من خلال اختبار الرواية، وأيضاً من خلال عرض روایات هذا الرواية ومقارنتها برواية الثقات الحفاظ
الأثبات، وفي بيان ذلك يقول ابن الصلاح رحمة الله في كتابه علوم الحديث: "يُعْرَفُ كُونَ إِلَّا رَاوِيَ ضَابِطًا بِأَنَّ نَعْتَبَ رَوَايَاتَهُ بِرَوَايَاتِ الثَّقَاتِ أَلْمَ مُعْرُوفِيَّ نَبَالِ اضْطَبَطَ وَإِلْتَقَانَ، فَإِنْ وَجَدْنَا رَوَايَاتَهُ مَوَافِقَةً - وَلَوْ وَمْ نَحْ يُثْ أَلْمَ عَنَى -
لَرَوَايَاتَهُ مَ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ كَثِيرًا لَمَّا خَالَفَتْ لَهُمْ: 35 الشرط الثالث: اتصال السند. 35 انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ،

صفحة (106) تحقيق: نور الدين عتر، طبعة: دار الفكر. غيره. وسمى آل استد سنداً؛ أي:
الإسنادَانَدِينَ، وَلَوْلَا إِسْنَادَلَفَالَّمْ شَاءَمَا شَاءَ". هذا الحديث أنه في حكم المردود. الشرط الرابع: السلام من الشذوذ. والمقصود
بالحديث الشاذ عند العلماء هو: مخالفة الثقة لرواية من هو أوثق وأضبط منه، أو مخالفة الثقة لرواية الثقات. وهذا الشرط في
الحقيقة يبين لنا دقة منهج العلماء في قبول الرواية، ومعنى ذلك: أن هذا الرواية شذ عن بقية الرواية وأخطأ في الرواية، طبعة: دار

طيبة. 37 انظر: مقدمة صحيح مسلم (1 / 15) ولكن علماء الرواية بما عندهم من سعة العلم ودقة الفهم والإحاطة بالمروريات ومعرفة الطرق والأسانيد، ويقارنون بينها، وفي ذلك يقول علي بن المديني رحمه الله وهو أحد أكابر العلماء المشتغلين بعلم علل الحديث: "أَلْ بَابٌ – يقصد الحديث – إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طرْقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطْؤُهُ". يتبيّن لنا أن حكم العلماء على الحديث بأنه مقبول أو مردود ليس حكماً عشوائياً أو انتقائياً، كما يخالل البعض الناس - مع الأسف - بل هو حكم مستند إلى معايير وقواعد محكمة يشهد بدقتها وحياديتها وموضوعيتها كل من قرأ هذه القواعد بعين الإنصاف. بأن القواعد والمعايير التي وضعها علماء الحديث هي أدق القواعد وأجود المعايير التي يتم بها فحص الأخبار والحكم على الروايات، فاتحروا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محظوظة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا ". 39 41 ولا يقتصر نظر علماء الحديث إلى الأسانيد فقط، بل ينظرون كذلك إلى متون الأحاديث، ويوضحون مشكل معانيها، 40 يقصد: القاضي عياض المالكي المتوفى سنة (544 هـ) وكتابه هذا هو: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقدير السمعان. ما الذي يتربّط على صحة الحديث؟ إذا صح الحديث فهو حجة في الدين، سواء كان متواتراً أو آحاداً، وسواء كان في العقائد أو الأحكام، ومما تستدعي الضرورة التنبيه إليه؛ أن القول بالتفريق بين العقائد والأحكام، قوله مبتدع لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين، وهو مصدر من مصادر التشريع كما بيناه في البحث الأول وذكرنا الأدلة عليه. وإليك بعضاً من كلام أهل العلم في ذلك: قال الشافعي رحمه الله: "أَوْجَ مَعَ النَّاسِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَسْتَبَانَتْ لَهُ سَنَةً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ يَدَ عَهَالْقُوَّلَادِمُنَالنَّاسِ". وقال ابن عبد البر رحمه الله: "وَأَوْجَ مَعَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ أَهْلَ الْفُقْهَ وَالْأَكْثَرُ فِي جَمِيعِ الْأُمُّ صَارَ فِيمَا أَعْلَمَتْ؛ عَلَيْقَبُولَ خَبْرَ الْأَوَّلِ وَالْأَعْدَلِ" ،